الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الأربعون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦٩
المعقودة يوم الثلاثاء
١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 9 1986
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة والستين

الرئيس : السيد تومو مونته (الكاميرون)

المحتويات

البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وتخطيط البرامج (تابع)

ما يرتبه مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 المتعلق بالبند ٣٩ من جدول الأعمال من آثار على الميزانية البرنامجية

البند ١٢٢ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/40/SR.69
7 January 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٠٠

البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وتخطيط البرامج (تابع)

ما يرتبه مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 المتعلق بالبند ٣٩ من جدول الأعمال من آثار على الميزانية البرنامجية (A/C.5/40/95)

١ - الرئيس : قال انه أجرى، منذ انعقاد الجلسة ٦٨ ، مشاورات متعمقة للنظر في جميع الخيارات التي طرحت أثناء مناقشة ما يرتبه مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 من آثار مالية. ونتيجة لذلك ، لم تعد ممثلة الأرجنتين مصرة على اقتراحها . واقترح الرئيس، استنادا الى توصيات اللجنة الاستشارية ، أن تبلغ اللجنة الجمعية العامة بأنه في حالة اعتمادها لمشروع القرار A/40/L.41/Rev.1 ، فان تكاليف خدمة المؤتمرات المقدرة على أساس التكلفة الكاملة ستبلغ ١١٨٠٠ دولار ، وهو مبلغ نص عليه بالفعل في البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات . ويمكن للأمين العام ، اذا تيسر ذلك ، الحصول على المبلغ الاضافي المطلوب وقدره ٨٣٥٠٠ دولار من الصندوق الاستئماني عن طريق اعادة التوزيع .

٢ - السيد مودهو (كينيا) : أبدى ترحيبه بتوافق الآراء الذى تم التوصل اليه أثناء المشاورات وأثنى على الرئيس لما بذله من جهود . بيد أنه أعرب عن رغبته في ايضاح موقف وفده . ففي الجلسة السابقة ، ذكر رئيس اللجنة الاستشارية أنه لا ينبغي للجنة الخامسة أن تجادل في حق الأمين العام في تقديم اقتراح الى الجمعية العامة. وأضاف قائلا ان وفده لا يشكك في هذا الحق ولكنه يعتبر الاشارة الواردة في الفقرة ٩ من الوثيقة A/C.5/40/95 بشأن تفسير الأمين العام ومؤداه أن بعض المبالغ سيتم توفيرها انما هي نقطة تتصل بالمعلومات وليست اقتراحا .

٣ - اعتمد اقتراح الرئيس بتوافق الآراء .

٤ - السيد فيشر (اوروغواى) : قال ان وفده لا يعارض اعتماد الاقتراح بتوافق الآراء ، ولكنه يود ايضاح موقف وفده ازاء الوثيقة A/C.5/40/95 . واللجوء الى الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل القضايا الانسانية أمر منطقي وله ما يبرره . الا أن المشروع المقرر تمويله يتصل ، في الحالة الراهنة ، بتأدية المنظمة لأعمالها ومن الصعب أن يقبل وفده استخدام موارد غير محددة بوضوح لتمويله . وأضاف قائلا انه يتفق ، مع وفد الأرجنتين في أنه ينبغي على الأمم المتحدة ذاتها أن تمول تنفيذ المقرر المتصل بقيام المنظمة بأعمالها الادارية والمالية .

٥ - السيد فيغيريرا (البرازيل) : قال ان وفده كان يفضل اعتماد المبالغ اللازمة في الميزانية البرنامجية المقبلة وذلك من الموارد القائمة . ولو أن الاقتراح قد طرح للتصويت ، لامتنع وفده عن التصويت لأنه لم يتلق التأكيدات اللازمة المتعلقة بحرية

(السيد فيغوفيرا ، البرازيل)

الأمين العام في استخدام المبالغ كما يشاء . وأعرب عن الأمل في أن يعيد الأمين العام النظر في موقفه ، وأن يوفر الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع .

٦ — السيد سفياني (المغرب) : قال ان وفده قد شارك بحماس في توافق الآراء .

٧ — السيد لعجوزي (الجزائر) : أعرب عن ارتياحه لاعتماد الآثار المالية المترتبة على هذه المسألة الهامة بتوافق الآراء . وأعرب عن أمله في أن يضمن الأمين العام تغطية التكاليف المترتبة على العمل الهام الذى سيضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى من الميزانية العادية . وقال ان مسألة تحسين التشغيل الادارى والمالي للمنظمة هي مسألة في غاية الأهمية وأنه تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية جماعية للاشتراك في تمويلها .

٨ — السيد موراي (ترينيداد وتوبافو) : قال انه يسر وفده الانضمام الى توافق الآراء الذى أجرى الرئيس بشأنه مفاوضات بمنتهى الكياسة بالنيابة عن اللجنة . وأضاف قائلا ان الموارد الخارجة عن الميزانية مكنت من تنفيذ أنشطة جوهرية ، غير انه ذكر أن تنفيذ الأنشطة التي سيضطلع بها عملا بمشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 يجب ألا يتوقف على توفر مثل هذه الموارد ، كما أنه ينبغي أن لا يشكل الاجراء الذى اعتمد منذ برهة سابقة للربط بين ولايات الجمعية العامة وتوفر الموارد الخارجة عن الميزانية فيما يتعلق بالأنشطة المقررة .

٩ — السيد البرنس (اكوادور) : قال انه كان من دواعي سرور وفده أن ينضم الى توافق الآراء . واستطرد قائلا ان مشروع القرار يمكن من زيادة الكفاءة في تمويل ادارة المنظمة ، كما يفتح آفاقا جديدة أمام المنظمة ، وأنه جدير بتأييد جميع الدول الأعضاء .

١٠ — السيد بيرسون (بلجيكا) : قال ان القرار النابع عن توافق الآراء يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء .

١١ — السيدة ديريخيبوس (الأرجنتين) : وافقت على أن القرار يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء ومصالح المنظمة . وقالت انه من هذا المنطلق يتخذ وفدها موقفا مبدئيا مؤداه أنه تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية جماعية لتقاسم التكاليف الناجمة عن انشاء الفريق . وأعربت عن أسفها لأن هذا الموقف لم يكن محل توافق الآراء ، ولذا فان وفدها لم يصر على النظر فيه . ومع ذلك فقد أعربت عن أملها في أن يبذل الأمين العام كل الجهود الممكنة لتأمين تمويل الفريق من الميزانية العادية .

١٢ — السيد تاكاسو (اليابان) : تكلم باسم مقدمي مشروع القرار A/40/L.42/Rev.1 ، فقال ان رغبتهم كانت ، منذ بداية المشاورات غير الرسمية الطويلة ، أن يلقى مشروع القرار موافقة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بمضمونه أو بجوانبه

(السيد تاكاسو، اليابان)

المالية . وأعرب عن سروره البالغ ازاء التوصل ، بتوجيه الرئيس ، الى اعتماد قرار دون طرح مشروع القرار للتصويت . واسترسل قائلا انه يدرك الصعوبة التي واجهتها وفود كثيرة في قبول توافق الآراء ، ولذا فهو يقدر بشكل خاص روح المرونة والتعاون التي أبدتها وفود الأرجنتين والجزائر والبرازيل ، ضمن وفود أخرى .

البند ١٢٢ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/40/11 and Add.1)

١٣- السيد كاستوفت (الدانمرك) : قال ان المشاورات غير الرسمية المستفيضة التي أجريت بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال كانت غير مرضية نسبيا ، لأنه لم يتمخض عنها أي مشروع قرار يمكن أن تعتمده اللجنة بتوافق الآراء . واستدرك قائلا انه يعتقد بأن هذه المشاورات ستمكن اللجنة من تناول موضوع جدول الأنصبة المقررة بنجاح أكبر في الدورة الحادية والأربعين .

١٤- الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ اجراء بشأن مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧١ من تقرير لجنة الاشتراكات(A/40/11) والمتعلق بجدول الأنصبة المقررة للسنوات المالية ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وأردف قائلا انه قد طلب اجراء تصويت مسجل .

١٥- السيد دي روخاس (فنزويلا) : قال ، تعليلا للتصويت قبل التصويت ، ان وفده يعارض تنفيذ جدول الأنصبة المقترح للأسباب التي بيّنها في الجلسة ١٢ . وأعرب عن أسفه لأنه قد تعذر اجراء مزيد من المفاوضات بشأن الجدول ، وحث لجنة الاشتراكات على العمل على ضمان تنفيذ الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٧ باء تنفيذا كاملا .

١٦- السيد هيريجانتو (اندونيسيا) : أعرب عن تقدير وفده الدائم للجهود التي تبذلها لجنة الاشتراكات لتحقيق الانصاف . واستدرك قائلا انه كما لاحظ رئيس لجنة الاشتراكات فان هناك أوجه شذوذ في البيانات المستعملة لحساب الأنصبة المقررة ، خاصة أن البيانات التي قد تمكّن تلك اللجنة من أخذ المستوى العالي لمديونية بعض البلدان بعين الاعتبار غير متوفرة . كما أعرب عن الشكوك التي تراود وفده بصدد البيانات المستعملة في تحديد النقطة الفاصلة لمعرفة البلدان التي تستحق الاعفاء. وقال ان وفده ، بناء على ذلك ، سيمتنع عن التصويت .

١٧- السيد منيّر (الكويت) : أعرب عن اعتراضه الشديد على الزيادات المستمرة وغير العادلة التي طرأت على جدول الأنصبة المقررة في السنوات الأخيرة ، بما في ذلك الجدول المعروض حاليا على اللجنة . ومضى يقول ان قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٧ باء يشكل نقطة تحوّل في الجهود الرامية الى تصحيح عدم التوازن الخطير الموجود في

(السيد منير، الكويت)

الجدول ، خاصة فيما يتعلق بالبلدان التي تعتمد في دخلها على مورد طبيعي واحد غير متجدد . وأضاف قائلا ان اللجنة قد تجاهلت ذلك القرار على الرغم من ذلك وزادت من حالة عدم التوازن . وذكر أنه ينبغي لتلك اللجنة أن تتخذ في عملها نهجا أكثر جدية ؛ والا فان الكويت ستضطر الى اتخاذ خطوات فيما يتعلق بدفع اشتراكها في سنة ١٩٨٦ . وأردف قائلا ان وفده سيصوت ضد جدول الأنصبة المقررة لأنه لا يعتقد أن لجنة الاشتراكات قد قامت بالوفاء بولايتها بشكل سليم .

١٨ - الآنسة مورواليس (الفلبين) : قالت ان الفلبين ستوفي دائما بالتزاماتها المادية تجاه الأمم المتحدة ، الا أنها أعربت عن أسفها لأن النصيب المقرر لبلدها لا يعكس قدرته على الدفع بشكل حقيقي نظرا للصعوبات الاقتصادية التي عانت منها الفلبين خلال السنوات الأربع الأخيرة . وذكرت أن حكومة الفلبين ستجد صعوبة في أن تعلل للشعب الفلبيني زيادة مساهمتها المالية لتغطية التزاماتها الدولية في الوقت الذي يتدهور فيه مستوى المعيشة في البلد . وقالت انه ، بناء على ذلك ، فان وفدها سيصوت ضد جدول الأنصبة المقترح .

١٩- السيد البورنوز (اكوادور) : قال انه سيصوت ضد جدول الأنصبة المقترح لانه ليس من العدل ان تعاقب البلدان المدينة على الجهود التي تبذلها لمواجهة التزاماتها الدولية ، بينما لا تعامل بنفس الطريقة بعض الدول العظمى ، ولا سيما بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وأعرب عن أمله في أن يعاد النظر في ذلك الوضع ويؤجل تنفيذ جدول الأنصبة المقترح حتى يتم ايجاد طرق لرفع هذا الظلم .

٢٠- السيد هاشم (البحرين) : قال ان وفده لا يستطيع قبول جدول الأنصبة المقترح للأسباب التي ذكرت في الجلسة الثالثة عشرة ولذلك فانه سيصوت ضده .

٢١- السيد رحمة (عمان) : قال ان جدول الانصبة المقترح ليس عادلا ، لانه تم تحديد نصيب بلده على أساس معايير لا تتعلق بالحقائق الاقتصادية الخاصة به . وأضاف ان عمان بحاجة لدخلها من أجل التنمية الاقتصادية الوطنية ؛ وفضلا عن ذلك ، فان هذا الدخل يستمد من مورد يجرى استنفاده . وذكر ان وفده سيمتنع عن التصويت تعبيرا عن معارضته للجدول .

٢٢- السيد سفياني (المغرب) : قال ان وفده سيصوت بالموافقة على جدول الانصبة المقترح ، على الرغم من عدم ارتياحه ازاءه تماما . وأعرب عن أمله ، مع ذلك ، في ان تسجل لجنة الاشتراكات آراء وفده فيما يتعلق بعملية التخفيف ، وان تسعى الى تحسين المنهجية التي تستخدمها في حساب الجداول في المستقبل .

٢٣- السيد ايبر (تركيا) : قال ان وفده أعرب مرات عديدة عن ارائه فيما يتعلق بأهمية وضع مجموعة موحدة للبيانات والطرق المتعلقة بحساب أنصبة الدول الاعضاء. وذكر انه لا يستطيع ، للأسف ، تأييد الجدول الذى أوصت به لجنة الاشتراكات ، وأعرب عن امله في ان تعتمد تلك اللجنة نهجا اكثر عدلا لدى وضع الجداول في المستقبل. واضاف ان وفده سيصوت ضد مشروع القرار الذى اقترحته لجنة الاشتراكات .

٢٤- السيد دامبت (بروني دار السلام) : قال ان بلده عندما انضم الى الامم المتحدة قبل جميع شروط العضوية وانه سيحترم دائما التزاماته . واعرب عن أسف وفده مع ذلك ، لعدم امكان اعتماد جدول الانصبة المقترح بتوافق الآراء حسب طلب الأمين العام ، لانه بغير هذا لا يكون له معنى حقيقي . وذكر ان لجنة الاشتراكات ، فضلا عن ذلك ، رفعت نصيب بروني دار السلام على الرغم من ان عمرها عام واحد فقط . وفي هذا الصدد ، أعرب عن رغبته في توجيه الاهتمام الى ان بروني دار السلام تعتمد في دخلها على النفط فقط وهو مصدر غير متجدد ، وانها في الواقع تواجه عددا من مشاكل التنمية بصفتها ، بوجه خاص ، في موقف سريع التأثر . وأعرب عن أمله في أن تؤخذ تلك

(السيد داميت، بروني دار السلام)

العوامل في الحسبان في المستقبل ، وقال ان وفده سيمتنع عن التصويت على جدول الانصبة المقترح .

٢٥- السيد مسعود (الامارات العربية المتحدة) : قال ان وفده لا يزال يعتقد أن جدول الأنصبة المقترح غير عادل لان نصيب الامارات العربية المتحدة زيد دون مراعاة للمرحلة الانمائية التي تمر بها . وأضاف انه لذلك سيصوت ضد الجدول المقترح .

٢٦- السيد منير الزمان (بنغلاديش) : قال ان وفده سيصوت مؤيدا جدول الانصبة المقترح كمسألة مبدئية ، وان كان الجدول لا يلبي تماما اهتمامات بلده . وأضاف انه ينبغي للجنة الخامسة أن تؤيد الجدول المقترح نظرا لما بذلته لجنة الاشتراكات من جهد كبير .

٢٧- السيد بانيسو (كولومبيا) : قال انه من المؤسف عدم امكان اعتماد جدول الانصبة المقترح بتوافق الآراء . وأضاف ان وفده لا يوافق على نتائج الجهود التي بذلها أعضاء لجنة الاشتراكات على الرغم من انه يحترم علمهم ونزاهتهم الشخصية ، ولذلك فانه سيصوت ضد الجدول المقترح الذى لا يتسم باتساق المعاملة ازاء مختلف البلدان .

٢٨- اجرى تصويت مسجل على مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧١ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/40/11) .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أستراليا ، اوروغواى ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، سرى لانكا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فيجي ، فييت نام ، الكاميرون ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، الكونغو ، كينيا ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النمسا ، نيبال ،

النيجر ، نيجيريـا ، نيوزيلندا ، الهنـد ، هنـدوراس ، هنغاريا ، اليمـن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيـا .

المعارضـون اسبانيا ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، ايـران (جمهورية ـ الاسلامية) ، البحريـن ، تركيـا ، سنغافـورة ، الفلبين ، فنزويـلا ، كولومبيا ، الكويت ، المملكـة العربيـة السعودية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعـون اسرائيل ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اندونيسـيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغـال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، ترينيداد وتوباغو ، الدانمرك ، دومينيكا (كمنـولث دومينيكا) ، السويد ، عمـان ، فرنسـا ، فنلندا ، قبرص ، قطـر ، ماليزيـا ، مـلاوى ، المملكة المتحـدة لبريطانيـا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، هولندا ، اليابـان ، اليونـان .

٢٩- اعتمد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧١ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/40/11) بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت .

٣٠- الرئيس دعا كل من يود التحدث تعليلا للتصويت بعد التصويت الى القيـام بذلـك .

٣١- السيد بيرسون (بلجيكا) : تحدث باسم الدول العشر الاعضاء فـي الاتحـاد الاقتصادى الاوروبي فذكر بمـا أبدته هذه الدول من تحفظات موضوعيـة بشأن قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٧ هاء لدى اعتماده ، ولاحظ ان بضعة وفود ، حسبما بدا مـن المناقشـة كانت راضية عن تطبيق لجنة الاشتراكات للمبادئ التوجيهية الواردة في ذلك القرار . وأضاف قائلا ان جدول الانصبة المقترح الذى يقوم على منهجية لتقييم القدرة الحقيقية على الدفـع تفتقر في حد ذاتها الى الموضوعيـة والدقة الفنية ، ينطوى على عيوب كثيرة ، ولـذا فـان الدول العشر المعنية قد امتنعت عن التصويت على مشروع القـرار .

٣٢- السيد مجتهد (ايران) : قال ان وفده قد صوت ضد مشروع القرار لان جـدول الانصبة المقترح لا يعكس الاداء الحقيقي للاقتصادات الوطنية ولا يأخذ الاتجاهـات الاقتصادية المعاكسة في الاعتبار الكافي . وذكر ان الانصبة المقررة للبلدان المتقدمة النمو قد خفضت في حين رفعت الانصبة المقررة للبلدان النامية . وأضاف قائلا انـه لم يستخـدم اى اجراء يمكن تطبيقه عموما لتقييم اثر التضخم ؛ وان جدول الانصبة المقررة لم يراع بشكـل كاف الظروف المتدهورة للسوق أو نفقات التنمية في بلدان منطقة البلدان المصـدرة للنفـط

(السيد مجتهد ، ايران)

التي تعتمد اقتصاداتها على مورد واحد . ومضى يقول أنه علاوة على ذلك فان النصيب المقرر لايران قد حدد على أساس للناتج القومي الاجمالي ولدخل الفرد لا تعكس بيانات اجمالية مباشرة أو غير مباشرة الخسائر الاقتصادية والدمار الناجمين عن الحرب المفروضة عليها واللذين يقدرا بملايين من الدولارات أو ما وقع مؤخرا من كوارث طبيعية وتدفقات هائلة للاجئين .

٣٣- السيد ففوبيرا (البرازيل) : قال انه قد صوت لصالح مشروع القرار على أمل ان تواصل لجنة الاشتراكات الجهود التي تبذلها لوضع جدول أنصبة عادل ومقبول عالميا وأضاف قائلا انه ينبغي لها ان تستمر في ايلاء أهمية بالغة للمبدأ الاساسي المتعلق بالقدرة الحقيقية على الدفع مع مراعاة أيضا الظروف المعاكسة التي تؤثر على هذه القدرة في البلدان النامية . وذكر انه ينبغي جعل صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بدخل الفرد تعكس تقلبات الاسعار ، وأنه ينبغي زيادة تحسين نظام منع حدوث فوارق مفرطة في معدلات الانصبة المقررة على كل بلد بين جدولين متعاقبين .

٣٤- السيد لعجوزي (الجزائر) : قال ان وفده قد صوت لصالح مشروع القرار لانه مستعد للنهوض بمسؤولياته المالية بموجب الميثاق ، ولان القدرة الحقيقية على الدفع هي أكثر المعايير ملاءمة في الوقت الحالي ، ولانه يؤيد بشكل كامل المبادئ التوجيهية المبينة في قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٧ باء .

٣٥- واستدرك قائلا ان لوفده تحفظات بشأن الطريقة التي نفذت بها لجنة الاشتراكات قرار الجمعية العامة هذا : فقد رفعت الانصبة المقررة على البلدان المصدرة للنفط في حين خفضت الانصبة المقررة على بلدان أخرى لا تبرر ظروفها الاقتصادية هذا التخفيض . وأضاف قائلا انه ينبغي علاوة على ذلك أن يؤخذ في الاعتبار لدى حساب القدرة الحقيقية على الدفع عوامل اجتماعية اقتصادية اخرى بالاضافة الى الدخل القومي ، خاصة التفاوت في النمو بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والاحتياجات الانمائية الخاصة للبلدان النامية ، ومفهوم الثروة المجمعة ومسألة الدين الخارجي . وأردف قائلا انه لا يمكن تطبيق معايير واحدة على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ومضى يقول ان للجزائر كذلك تحفظات هامة من حيث المبدأ بشأن صيغة توزيع عبء الاعفاء ، وانها تأمل في أن تنتقل لجنة الاشتراكات بسرعة الى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٧ باء ، الذى ترضى صيغة المتوارنه بالفعل جميع الوفود .

٣٦- السيدة ارشيني (ايطاليا) : قالت ان وفدها قد اعترض على جدول الانصبة المقترح لعدة أسباب . واضافت قائلة ان اختبارات لجنة الاشتراكات فيما يتعلق باعادة توزيع عبء الاعفاء تبدو مجحفة للبلدان المتضررة اقتصاديا التي يتجاوز دخل الفرد فيها

(السيدة ارشيني ، ايطاليا)

حد الـ ٢٢٠٠ دولار . ومضت تقول انه علاوة على ذلك فان ايطاليا ، على الرغم من شكها التام في استصواب ادراج مؤشرات في المنهجية تتصل بالمديونية ، ترى انه كان ينبغي للجنة أن تستخدم أيضا مؤشر النسبة بين خدمة الدين والصادرات .

٣٧- وفيما يتعلق بالنصيب المقرر على ايطاليا ، قالت ان المعايير المستعملة في تحديد القدرة على الدفع قد أدت الى تحريف خطير لقدرة ايطاليا الحقيقية على الدفع ، ولا سيما بالنسبة لقدرة البلدان الصناعية الاخرى أو الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أو كليهما ، والى زيادة لا مبرر لها في معدل النصيب المقرر على ايطاليا .

٣٨- واردفت قائلة ان وفدها يرى فضلا عن ذلك انه ينبغي تخفيض معدل العشر سنوات لحساب الاشتراكات وذلك من أجل الحصول على بيانات أكثر واقعية .

٣٩- واستطردت قائلة ان ايطاليا قد فضلت الامتناع عن التصويت بدلا من التصويت ضد مشروع القرار تضامنا مع الاعضاء الآخرين في الاتحاد الاوروبي .

٤٠- السيد روسي (ماليزيا) : قال ان وفده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار لأن جدول الانصبة المقترح لا يعكس القدرة الحقيقية على الدفع . وأضاف قائلا ان معدلات الانصبة المقررة على بلدان مجموعة الـ ٧٧ قد رفعت بوجه عام ، في حين خفضت بوجه عام الانصبة المقررة على البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا . وأعرب عن أسف ماليزيا لعدم أخذ المؤشرات القصيرة الاجل في الاعتبار ولان لجنة الاشتراكات قد استخدمت في تحديد القدرة على الدفع احصائيات غير موثوق بها للدخل القومي واسعار تحويل غير مرضية بالنسبة للبلدان ذات نظم أسعار الصرف المتعددة .

٤١- السيد أورتيغا (المكسيك) : قال ان وفده قد صوت لصالح مشروع القرار الذي يمثل أوجهد جدى تبذله لجنة الاشتراكات لتطبيق المبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٧ باء . وأضاف قائلا ان لجنة الاشتراكات قد لجأت ، كما اعترفت بنفسها ، الى استخدام حلول مخصصة لتنفيذ الفقرتين ١ (ج) و ١ (هـ) من ذلك القرار وأنها قد رفعت للأسف الانصبة المقررة للكثير من البلدان - ولا سيما البلدان النامية - حتى في الوقت الذي تتدهور فيه قدرة هذه البلدان على الدفع ؛ الا أن المكسيك على ثقة من أن اللجنة ستقوم ، كما ذكرت في الفقرتين ١٢ و ١٨ من تقريرها ، بايلاء الاولوية ومزيد من الدراسة لمسألة تضمين منهجيتها مؤشرات اقتصادية اضافية تعتمد على احصاءات موثوق بها فيما يتعلق بالمديونية والاحتياطيات الدولية ومعدلات التبادل التجاري . وذكر انه لا يمكن تقويم اوجه عدم الانصاف الموجودة في جدول الانصبة المقررة الا بذلك .

٤٢ - الآنسة كوهن أورانتس (غواتيمالا) : قالت ان وفدها صوت مؤيدا مشروع القرار ولكنه لا يحبذ ، بوصفه بلدا ناميا من بلدان أمريكا اللاتينية ، خفض الأنصبة المقررة على بعض البلدان المتقدمة النمو تقدما بالغا وذلك على حساب البلدان النامية المكافحة ، وسيتابع وفدها الجهود التي تبذلها لجنة الاشتراكات من أجل وضع منهجية تعكس بطريقة أفضل القدرة على الدفع .

٤٣ - السيد ديتز (النمسا) : قال ان وفده صوّت مؤيدا مشروع القرار ومع ذلك فمن المعروف للجميع أن المشاورات غير الرسمية بشأن المنهجية الجديدة قد فشلت بسبب الاصرار على اعادة تأكيد قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٧ باء . وكانت نتيجة ذلك هي وضع جدول للأنصبة المقررة لا يستطيع ٣٨ بلدا تأييده . وينبغي أن يكون هذا بمثابة درس للمستقبل : فقرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٧ باء ينبغي النظر اليه في المستقبل بالحذر الواجب .

٤٤ - السيد السويسي (الجماهيرية العربية الليبية) : قال انه على الرغم من أن وفده صوّت مؤيدا مشروع القرار فانه على اقتناع بأن جداول الأنصبة المقررة المقبلة يجب ان تأخذ في الاعتبار الظروف الصعبة للدول التي يتوقف دخلها القومي على موارد قابلة للنضوب .

٤٥ - السيد فخرود (قطر) : قال ان وفده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار لأنه يرى أن الزيادة في نصيب قطر المقرر غير مقبولة . ويجب ان تضع لجنة الاشتراكات في المستقبل جدولا للأنصبة المقررة يكون أكثر انصافا .

٤٦ - السيد تاكاسو (اليابان) : أشار الى أن وفده قد أعلن موقفه بشأن الجدول الجديد للأنصبة المقررة في الجلسة ١٢ للجنة وقال انه امتنع عن التصويت على مشروع القرار بسبب التحفظات التي أعرب عنها في ذلك الوقت ، وعلى الأخص فيما يتعلق باستخدام منهجية مفرطة التعقيد تقوم على أساس بيانات احصائية غير قابلة للمقارنة وعلى طرق محاسبية مختلفة وعلى نظم مختلفة لحساب سعر الصرف ، ولا تعكس الحالات المختلفة للدول الأعضاء بطريقة كافية .

٤٧ - السيد موري (ترينيداد وتوباغو) : قال ان وفده امتنع عن التصويت على مشروع القرار لأن منهجيته تقوم على أساس مؤشر الدخل القومي فقط تقريبا هي منهجية غير كافية . وسيواصل وفده الاصرار على اجراء تحسين جوهري في قاعدة البيانات وعلى استخدام بيانات اضافية قابلة للمقارنة بسهولة في حساب معدلات الأنصبة المقررة . فالاعتماد المتزايد على عملية تخفيف العبء هو دليل وافر على أوجه القصور في الطريقة الحالية لحساب القدرة الحقيقية لكل دولة على الدفع .

٤٨ - الآنسة نيباتاكوسول (تايلند) : قالت ان وفدها صوّت مؤيدا مشروع القرار على الرغم من قلقه ازاء زيادة معدلات الأنصبة المقررة على البلدان النامية وذلك لأنه على ثقة من أن لجنة الاشتراكات ستضع جدولا عادلا للأنصبة المقررة . وأيد وفدها مشروع القرار أيضا استجابة للنداء العاجل الذي وجهه الأمين العام في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ والذي ورد فيه

(الآنسة نيباتاكوسول ، تايلند)

ذكر جدول الأنصبة المقررة بوصفه احدى النقاط الأساسية الثلاث التي يلزم التوصل الى اتفاق بشأنها بهدف السماح بتمويل أنشطة المنظمة (A/C.5/40/SR.11 ، الفقرة ٢) .

٤٩ - السيد أمنيوس (السويد) : قال ان وفده امتنع عن التصويت على مشروع القرار بسبب تحفظاته فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التي اتبعتها لجنة الاشتراكات . وأشار في هذا الصدد الى البيان المتعلق بالمسألة الذى أدلى به وزير خارجية السويد في الجلسة العامة للجمعية العامة .

٥٠ - السيد يونس (العراق) : قال ان وفده قد صوّت مؤيدا مشروع القرار ولكنه يأمل في أن تدخل لجنة الاشتراكات في المستقبل على جدول الأنصبة المقررة تعديلات طفيفة تجعل في الامكان اعتماد مثل هذا القرار بتوافق الآراء .

٥١ - وأردف قائلا ان العراق يحتج على المغالطات الواردة في بيان ممثل ايران والمتعلقة بأسباب التدهور في اقتصاد ذلك البلد .

٥٢ - السيد ميللر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده صوّت ضد مشروع القرار ليس لأنه يعترض على اشتراكه المقرر ولكن لأن لديه تحفظات جدّية على المنهجية الراهنة لتحديد جدول الأنصبة المقررة ، وتساءل بصفة خاصة عما اذا كان جدول قائم على أساس القدرة على الدفع ويؤدى الى أنصبة مقررة شديدة التفاوت بين الدول الأعضاء هو جدول ملائم لمنظمة قائمة على أساس التساوى في السيادة بين أعضائها .

٥٣ - واسترسل قائلا ان وفده حاول في خلال المفاوضات بشأن البند أن يكون مرنا قدر الامكان بهدف تيسير التوصل الى توافق في الآراء ، وكانت هناك على الأقل ثلاثة مشاريع قرارات أعدت للنظر فيها كان يمكن أن يقبلها ، الا أن بلدانا عديدة لم تأت الى المفاوضات بنفس روح التراضي . ومما يدعو الى الانزعاج أكثر من ذلك عدم رغبة العديد من الوفود في تمول امكانية نظر لجنة الاشتراكات في آراء الولايات المتحدة . وكان وفده يأمل ، على العكس من ذلك ، في أن يكون قادرا على أن يدلل لكونغرس الولايات المتحدة على أن هناك اهتماما جديا داخل الأمم المتحدة لتقبّل رأى الولايات المتحدة في المسائل الحيوية ذات الأهمية فيما يتعلق بالميزانية مثل جدول الأنصبة المقررة . وهو يعقد الأمل على أن تعيد وفود أخرى النظر في موقفها السلبي وان تنضم الى الولايات المتحدة في العام القادم في اتخاذ خطوات مجدية لتعزيز السلامة المالية للمنظمة في المستقبل .

٥٤ - السيد ثورستاينسن (أيسلندا) : قال ان وفده قد امتنع آسفا عن التصويت على مشروع القرار . وأشار الى نية لجنة الاشتراكات أن تستعرض بالتفصيل الدراسة المقارنة للمنهجيات البديلة لحساب الأنصبة المقررة ، المذكورة في الفقرة ٦٤ من تقريرها ، وقال ان وفده يتطلع الى تقرير بشأن المسألة في الدورة المقبلة .

٥٥ - السيد زيبوبيمبا (بوركينا فاصو) : قال ان وفده لو كان حاضرا وقت اجراء التصويت لصوت مؤيدا مشروع القرار .

٥٦ - السيد مودهو (كينيا) : أثنى على لجنة الاشتراكات للعمل الذى أنجزته على نحو جيد وقال ان وفده صوت مؤيدا مشروع القرار لأنه مقتنع بأنه ولئن كان من الممكن تحسين منهجية تحديد جدول الأنصبة المقررة فان المبدأ الأساسي الذى يقوم عليه هذا الجدول يجب ان يظل القدرة الحقيقية على الدفع .

٥٧ - السيد رفشاى (النرويج) : قال انه امتنع عن التصويت لا لأنه يعترض على النسبة التي تخص بلده في جدول الأنصبة المقررة ، وهي النسبة التي يقبلها بلده - كالعادة - بل بسبب التعليمات المتضاربة التي يحركها عادة الصالح الوطني الذاتي أكثر ما يحركها الاحساس بالمسؤولية تجاه الأمم المتحدة . وأضاف ، أن هذا الاتجاه زحف خلال السنوات القليلة الماضية على القرارات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة ، ومنع لجنة الاشتراكات من وضع جدول يتسم بالمنطقية والسلامة المنهجية والانصاف . وأعرب عن أسفه حيث ثبت مرة أخرى تعذر الاتفاق على نص لتوافق الآراء ، الأمر الذى يدل على استمرار وجود هذه الاتجاهات .

٥٨ - السيد روى (الهند) : قال انه يوافق ، أسوة بآخرين ، على توصيات لجنة الاشتراكات رغم التحفظات المتعلقة بمقبوليتها عموما . وأعلن أن وفده يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل السويد ، خصوصا ما يتعلق منها بقسمة نفقات المنظمة بقدر أكبر من التساوى من أجل اقلال اعتمادها على مساهمات أى دولة عضو واحدة . ورحب بالدراسة المقارنة المعنية بالمنهجيات التي تستخدمها الأمم المتحدة و ٢٨ منظمة أخرى في وضع الأنصبة المقررة وهي الدراسة التي تزمع لجنة الاشتراكات القيام باستعراضها تفصيلا في دورتها القادمة . وقال انه يتطلع الى النتائج التي سيتوصل اليها هذا الاستعراض .

٥٩ - السيد على (رئيس لجنة الاشتراكات) : قال انه استمع ببالغ الاهتمام الى المناقشة العامة التي جرت بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال والى تعليلات التصويت التي قدمتها الوفود تلوا وأضاف أنه سيبلغ لجنة الاشتراكات بالملاحظات الانتقادية وبالشواغل التي أعربت عنها اللجنة الخامسة ، وأن لجنة الاشتراكات ستوليها الاعتبار الواجب .

البند ١٢٣ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع) (A/C.5/40/L.16)

٦٠ - السيد أوديمى (نيجيريا) : قدم مشروع القرار A/C.5/40/L.16 قائلا ، ان المشروع رتب في ثلاثة فروع ، على أساس الاتفاق الذى تم التوصل اليه أثناء المشاورات غير الرسمية وهو تقديم قرار شامل في الدورة الأربعين يتناول جميع مسائل الموظفين .

(السيد أوديمي ، نيجيريا)

٦١ - وأردف قائلا ، ان الفرع ألف من مشروع القرار يتصل بتكوين الأمانة العامة ، يعيد تأكيد قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن مسائل الموظفين ، ولا سيما القرار ٣٩/٢٤٥ . كما يعرب عن القلق لعدم تحقق الأهداف المحددة في خطة التوظيف المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . وقال ان الفقرة ٨ من الفرع ألف تتناول الأخذ بنظام التأمين الصحي فيما بعد الخدمة لعدد من الموظفين السابقين المعينين محليا . وأضاف أنه يقترح اضافة عبارة في نهاية هذه الفقرة تنص كما يلي : "على أن يكون مفهوما أن الأمين العام سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريرا بشأن الآثار المالية المترتبة على اعادة تشكيل الخطة لجعلها مماثلة للخطط الأخرى في النظام الموحد" .

٦٢ - ومضى قائلا ، ان الفرع باء يتعلق بتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة . وأن الشعور العام خلال المشاورات غير الرسمية اتجه الى جعل الدورة الحالية مناسبة لالقاء الضوء على المسألة بطريقة مناسبة ، ليس فقط من ناحية الجهود التي تبذل لتحسين تمثيل المرأة في الأمانة العامة ، بل أيضا لابراز نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة ، واظهار حصاد المؤتمر العالمي لاستعراض منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة المنعقد في نيروبي .

٦٣ - وأخيرا ، يتناول الفرع جيم من مشروع القرار ، احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها ، التي تناولتها فيما سبق قرارات منفصلة . وأوضح أن ادخال هذا الفرع في مشروع القرار لا يقلل بأى حال من الأهمية التي تتعلق بهذه المسألة .

٦٤ - السيد عثمان (الاردن) : أعرب عن رغبته في اقتراح ادخال تعديل طفيف على الفقرة ٣ من الفرع جيم . حيث يستعاض عن عبارة "موظفين دوليين" بعبارة "موظفين دوليين أو محليين" أو بعبارة "موظفي الأمم المتحدة" . وقال ان وفده ينظر بجدية الى عدد من الحالات التي تناولها بالوصف تقرير الأمين العام (A/C.5/40/25) المشار اليه في الفقرة ١ من الفرع جيم من مشروع القرار .

٦٥ - السيد أوديمي (نيجيريا) : قال انه لا يمانع في التعديل المقترح وان كان يفضل استخدام عبارة "موظفي الأمم المتحدة" حتى تتسق مع الصياغة الواردة في الفقرة ٢ من الفرع جيم من مشروع القرار .

٦٦ - السيد كوتنر (الولايات المتحدة الامريكية) : طلب الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التغطية بالتأمين الصحي المقترحة في اطار الفقرة ٨ من الفرع ألف .

٦٧ - السيد فوران (المراقب المالي) : قال ان الأمانة العامة ترحب بالاحكام الواردة في هذه الفقرة ، لا سيما بصيغتها المنقحة شفويا . وأردف قائلا ان التغطية بالتأمين الصحي فيما بعد الخدمة للموظفين السابقين المعينين محليا الذين اشتركوا في خطة المساعدة في نفقات العلاج الطبي الواردة في التذييل هاء للنظام الاداري لموظفي الأمم المتحدة سيؤخذ

(السيد فوران)

بها ، في الواقع ، بالنسبة لعدد قليل فقط من الأشخاص ، يبلغ حوالي ١٠٠ شخص في المكاتب الميدانية ، ممن سيبقون ، بغير ذلك ، بدون التغطية العادية بالتأمين الصحي التي تقدم الى الموظفين المحالين الى التقاعد . وقال ان التكلفة السنوية للخطة تقدر بـ ٤٠٠٠٠ دولار . وأعرب عن أمله في امكان وضع الخطة موضع التنفيذ خلال ستة شهور تقريبا ، بعد استكمال الأعمال التحضيرية وهنا بتوفر الأموال ، وذلك بتكلفة تبلغ ٢٠٠٠٠ دولار لعام ١٩٨٦ . وأضاف ان الآثار المالية المترتبة على اعادة تشكيل الخطة الحالية ستقدم ، كما أشير في التعديل الشفوى لمشروع القرار ، الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

٦٨ - الرئيس : أشار الى أن الفقرة ٦ من الفرع الأول من مشروع القرار تحتاج الى تصحيح ، لتنص على أن تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن اقتراح الأخذ بامتحان تنافسي للرتبة ف - ٣ على أساس تجريبي ، موجودة في الوثيقة A/40/7/Add.13 . وأضاف أنه ان لم يسمع اعتراضا فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/C.5/40/L.16 المنقح شفويا ، بدون تصويت .

٦٩ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠